

## السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي بين ضرورة الثبات وحافز التغيير

د. شوادرة رضا

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2

## الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسة الخارجية الجزائرية بين ضرورة الثبات والتغيير تجاه علاقات الأورومغاربية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات الأورومغاربية، ومعرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية ومعرفة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وأهم الأدوار التي تقوم بها مع دول الجوار المغاربي ومعالجة بعض التحديات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، وفهم أهم التحولات التي طرأت في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات المغاربية، وفق منظورات تحليلية جديدة، وهذا الثبات والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها الأورومغاربية راجع إلى البيئة الإقليمية وتحدياتها وبنية النظام الدولي ككل.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، العلاقات الأورومغاربية، الثابت والمتغير، دول الجوار المغاربي، النظام الدولي.

**Abstract :**

*This research aims to analyze the Algerian foreign policy between the need for stability and change towards Euro-Maghreb relations, by identifying the concept of Algerian foreign policy towards Euro-Maghreb relations, and knowing the trends of Algerian foreign policy towards Maghreb countries and identifying The most important roles it plays with the Maghreb neighboring countries, in addressing some of the challenges on the political, social, economic and security levels, in addition to understand the most important changes that happened in Algerian foreign policy towards Maghreb relations, according to a new analysis perspectives, this consistency and change in Algerian foreign policy in its Euro-Maghreb relationship is due to the regional environment and its challenges, as well as to the structure of the international system as a whole.*

**Keywords:** Algerian foreign policy, Euro-Maghreb relations, constant and changing, Maghreb neighbors, international order.

## مقدمة

حظي موضوع تأثير التغيرات في منطقة المغرب العربي على العلاقات الاورومغاربية (2011-2019)، باهتمام بالغ الأهمية لدى الباحثين في العلوم السياسية عامة والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية خاصة سواء على المستوى العلمي الأكاديمي، أو على المستوى العملي من حيث الممارسة، وهذا الاهتمام راجع إلى الدور الذي تلعبه دور السياسة الخارجية الجزائرية في تطوير علاقاتها الاورومغاربية. وتعد السياسة الخارجية الجزائرية بين ضرورة الثبات والتغير تجاه العلاقات الاورومغاربية من السياسات التي تجلب اهتمام الباحثين والدبلوماسيين، وهذا يعود إلى الثابت والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية الذي لا يحدث إلا بحدوث في البيئة الإقليمية والدولية لتتماشى مع المستجدات الراهنة.

وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية بين ضرورة الثبات والتغير تجاه علاقات الأورومغاربية، يستدعي بالضرورة التعرف على مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات الاورومغاربية، ومعرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية ومعرفة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية وأهم الأدوار التي تقوم بها مع دول الجوار المغاربي ومعالجة بعض التحديات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، وفهم أهم التحولات التي طرأت في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات المغاربية، وفق منظورات تحليلية جديدة، وهذا الثبات والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها الاورومغاربية راجع إلى البيئة الإقليمية وتحدياتها وبنية النظام الدولي ككل.

وسوف يتم تسليط الضوء على دور السياسة الخارجية الجزائرية في تطوير العلاقات الاورومغاربية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني من خلال طرح الإشكالية التالية: هل استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية الثبات على مواقفها في علاقتها الاورومغاربية أم هناك تغير في ذلك؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية وهي:

1/ما هي مصوغات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها الاورومغاربية ؟

2/ما هي أهم المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها الاورومغاربية؟.

3/ هل التحديات الإقليمية التي تواجهها الجزائر فرضت مبدأ التغيير في سياستها تجاه علاقتها الأورومغربية؟

4/ هل استطاعت الجزائر ان تحافظ على ثباتها في مواقفها تجاه علاقتها الأورومغربية لتكريس عامل الاستقرار في ظل الواقع الراهن في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية؟

وللإجابة عن الإشكالية فإنه تم تقسيم الموضوع إلى:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها مع الأورومغربية.

- المحور الثاني: الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها مع الأورومغربية.

- المحور الثالث: الثبات وضرورة التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية على مواقفها في علاقتها الأورومغربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها مع الأورو مغربية

إن الإطار المفاهيمي والنظري المناسب لتوصيف السياسة الخارجية الجزائرية<sup>1</sup>، وفي علاقتها مع الأورو مغربية هي التي تشمل حدود إمكانيات التعاون الدولي بينهما.<sup>2</sup>

ووفق المقاربات أو النظريات الخاصة في النقاش المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها مع الأورو مغربية تهتم كل من المقاربة الواقعية و الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بمختلف مرتكزاتها ومفاهيمها(القوة، الفوضى، ومسألة المكاسب النسبية... الخ).<sup>3</sup>

كما تؤخذ المؤسساتية ونظريات التكامل والاندماج في تفسير وتحليل الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها الأورو مغربية حيزا من النقاش في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية خاصة، وهذا ما يطرح إشكالية الإطار المناسب لتوصيف العلاقات الأورومغربية انطلاقا من الطابع السلمي وإسقاطه على وجود علاقة بين السياسة الخارجية

<sup>1</sup> عبد الوهاب كافي، السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة 1999- 2018 تجاه دول الجوار المغربي نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية،شعبة العلوم السياسية،تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،السنة الجامعية 2017- 2018،ص.20.

<sup>2</sup> توفيق حكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورو مغربية، لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، 2009-2010، تم تصفح الرابط

الالكتروني يوم:18/09/2019 على الساعة 10:06،على الرابط الالكتروني: Toufik\_h3@yahoo.com.

<sup>3</sup> John Mersheimer, *the false promise of international institution international security*, vol 19, no3, Winter 1994/1995, p.12-13.

الجزائرية والاورو مغربية، فيمكن ان نفسرها بوجود مصالح مشتركة بينهما استنادا على مجموعة من المؤشرات في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها الاورو مغربية ومنها:

❖ التعاون (Coopération)<sup>1</sup>.

❖ التكامل (Intégration)<sup>2</sup>.

❖ الشراكة (Partnership)<sup>3</sup>.

❖ التبعية (Dépendance).

إن توضيح الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها الاورو مغربية يستدعي بالضرورة معرفة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال العناصر التالية:

- تطورها وخلفياتها التاريخية وعلاقتها مع الأورو مغربية.
- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع الاورو مغربية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، التعاون بين الدول المجاورة، حل النزاعات بالطرق السلمية، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها... الخ.<sup>4</sup>
- صنع السياسة الخارجية الجزائرية.<sup>5</sup>

كما لا بد معرفة العلاقات الجزائرية المغربية من خلال نسق الأحداث وبنية المصالح<sup>6</sup>، بداية بالاتحاد المغرب العربي في خلفياته التاريخية وصولا الى العقبات التي يواجهها وإبراز توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> أكرم عبد الرحيم، تحديات في مستقبل التكتل الاقتصادي الحر، مكتبة مصر، القاهرة، 2002، ص45، 46.

<sup>2</sup> جيمس دورتي وروبرت فالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص271.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص272.

<sup>4</sup> ماجد عمران، فيصل كلثوم، "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، مجلة جامعة دمشق للدراسات والعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص476.

<sup>5</sup> محمد طاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص41.

<sup>6</sup> عبد الوهاب كافي، المرجع السابق، ص42.

<sup>7</sup> توفيق حكيمي، المرجع السابق، ص ص 05-07.

وأما الجزئية التي تليها فهي معرفة تطورات السياسة الخارجية الجزائرية مع العلاقات الأوروبية خاصة الاتحاد الأوروبي منذ تشكله إلى غاية العقبات التي يواجهها، وهذا ما يبرز لنا أسس علاقة السياسة الخارجية بالأورو مغربية.<sup>1</sup>

-أسس علاقة السياسة الخارجية الجزائرية مع الأورو مغربية:<sup>2</sup>

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-الأسس الجغرافية.

-الأسس الثقافية والاجتماعية.

-الأسس الاقتصادية.

-الأسس السياسية.

المحور الثاني: الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الأورومغربية

يمكن تفسير السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الأورومغربية بالعديد من النماذج في حقل السياسة الخارجية المقارنة، فإن مقارنة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية حسب أنصارها هو من حيث الجوهر تحليل مقارن، فيعتبر أنصار هذه المقارنة، أن تطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية هو تبني المنهج المقارن، للمقارنة في مناهجها، التي عند تجريبها بشكل جيد توفّر أرضية تقنع بمصداقيتها، وفي هذا المضمار نجد جيمس روزنو *James Rosneau* في محاولة كبرى لبيان العلاقة بين السياسة الخارجية والعوامل البيئية.<sup>3</sup>

إن تحليل وتفسير السياسة الخارجية المقارنة" عند جيمس روزنو تقوم بالتركيز على المقارنة بين العوامل أو المتغيرات المؤثرة في تحليل السياسة الخارجية المقارنة لمحاولة إيجاد نظرية للسياسة الخارجية، فـجيمس روزنو من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، وأعطى مساهمته في إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، وفي حالات مختلفة ووجود متغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 08.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 08-11.

<sup>3</sup> عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 245-248.

<sup>4</sup> رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 20.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو:

1- تعريف السياسة الخارجية عند جيمس روزنو:

لقد قدّم الأستاذ جيمس روزنو "تعريفاً ينظر للسياسة الخارجية" باعتبارها:

"جزء من السلوك المتكيف *adaptive behavior* " للمجتمعات الوطنية تحركه باتجاه بيئتها الخارجية، بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم قياداتها السياسية الاجتماعية، الاقتصادية عند حدود مقبولة.<sup>1</sup>

كما فرق جيمس روزنو بين "المصلحة الوطنية كأداة لتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فالأولى تستخدم لوصف وشرح وتقديم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما الثانية فإنها توظف لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما".

2- المقصود من تحليل وتفسير السياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو:

المقصود من تحليل وتفسير السياسة الخارجية المقارنة هو الاعتماد على العديد من العوامل، ونتيجة هذا التعدد في المتغيرات المؤثرة في تحليل السياسة الخارجية المقارنة يهدف المنظرين في السياسة الخارجية المقارنة في محاولة إيجاد نظرية من خلال المقارنة بين العديد من العوامل أو المتغيرات الفردية والنسقية والتنظيمية والمادية والمجتمعية وغيرها.<sup>2</sup>

3- نظرية السياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو:

لقد قدم جيمس روزنو نموذجاً في "نظرية أولية" في إطار ما قبل نظري كطريقة لتوجيه بحث "السياسة الخارجية" نحو الوجود المنظم والعلمي والكمي، ويهدف "الإطار ما قبل النظري" إلى تركيز الانتباه على المستويات المختلفة والتميزة المسببة لسلوك الدولة في السياسة الخارجية، مثلاً مستوى الفرد والحكومة ونمط المجتمع ومستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي، ليكون خطوة نحو ما أسماه روبرت ميرتون Merton Robert بمفهوم "نظرية الصف المتوسط"، كما تقدم نظريات الصف المتوسط تغييرات خاصة، لظاهرة محددة بدلاً من التغييرات الشاملة للوجود الكلي العلمي المدروس، كما تعمل النظرية القبليّة كموجه للبحث الذي يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى الفهم التراكمي لكيفية مثلاً، إدراك الدور الذي يمكن أن يقود إلى خيارات معينة في السياسة الخارجية، كما يؤدي إلى فهم كيف أن

<sup>1</sup> زهير بوعمامة، أمن القارة الآسيوية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، منشورات زين، بيروت، 2011، ص.29.

<sup>2</sup> معي الدين حداد، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط من 2002-2015، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص.33، 34.

مستوى تطور الدولة يعد من خيارات السياسة الخارجية المتاحة لها، ويمكن أن تشكل مع بعضها البعض نظرية كبرى والتي لها الأفكار المتعددة والمتباينة والمضامين المختلفة للسياسة الخارجية".<sup>1</sup>

استنتاج: من خلال مقارنة أداء السياسة الخارجية يمكن القول أن المقياس التقييمي الذي يمكن أن يطبق في التقييم المقارن لأداء السياسة الخارجية للدول يكمن في المعايير التقييمية في "تحليل السياسة الخارجية عند جيمس روزنو"، فقد بنى نظريته على افتراض أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية لأي مجتمع هي الحفاظ على التغيير في العديد من مجالات المنافسة ضمن قيود مقبولة، وتوضع القيود بواسطة الظروف المحلية والدولية للمجتمع.<sup>2</sup>

#### 4- أنماط السياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو:

لقد ميز جيمس روزنو في نموذجه المقارن بين ثلاثة أنماط من المقارنة وهي:

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة مثل تفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال الحرب الباردة.

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين تجاه قضية ثابتة.

- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة واحدة بين فترتين مختلفتين مثل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

#### ثانيا: المتغيرات المفسرة للسياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو:

لقد أعطى "جيمس روزنو" أهمية لمتغيرات معينة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول وقدم ترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي حالات مختلفة، واعتبر روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي كالآتي:<sup>3</sup>

#### 1- المتغيرات النفسية الدولية والتنظيمية:

إن تحليل السياسة الخارجية المقارنة تعتمد على العديد من الوحدات منها النظام الدولي: وذلك من خلال كيف توزع القوة، بالإضافة إلى "النظام الخارجي" للدولة كلها تدخل في النظام الدولي، كما

<sup>1</sup> عامر مصباح، المرجع السابق، ص، 18، 19.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 266.

<sup>3</sup> Joseph Frauke, *The making of foreign policy, oxford university press, London 1963, p.72.*



أن طبيعة التفاعلات الدولية وغيرها، مثلما يحدث للقوى الرئيسية في النظام الدولي: كفرنسا، ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

كما أن العوامل الحكومية والتي تشمل مؤسسات النظام الدولي ومكوناته والعلاقة القائمة بين مختلف مؤسساتها من تسيقية وتشريعية وقضائية، وموقع وقوة ودور كل واحدة منها وكيفية وضع القرار في الدولة تساعد على فهم وتحليل السياسة الخارجية للدول.<sup>2</sup>

إذن هي من العوامل الهامة في إطار بنية النظام الدولي التي تمثل أنماط العلاقات كالوفاق، التعاون، النزاع أو طبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، ... الخ)، وتوزيع هذه القوى في النظام والتي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى أو بالثنائية القطبية أو الأحادية.<sup>3</sup>

## 2- المتغيرات المادية والمجتمعية:

إن "العوامل المادية" في تحليل السياسة الخارجية المقارنة عند جيمس روزنو تتمثل في المساحة والموقع والإمكانيات الاقتصادية للدولة كوفرة الموارد الأولية وتنوعها ومستوى التقدم التقني، أما العوامل "غير المادية"، الثقافة السياسية للمجتمع وهي تشمل النظام، القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضا دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة، كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.<sup>4</sup>

## 3-العوامل الفردية ومتغير الدور:

لقد أقرّ "جيمس روزنو" بأن العوامل الفردية كشخصية صانع القرارات من خبرته وأسلوبه وعوامل متعلقة بالدور كمجموعة السلوكيات المفسرة التي يقوم بها كل فرد في مركز معين للسلطة هو الذي يحدد دور الفرد، فهذا يساعد على تحليل وتفسير السياسة الخارجية المقارنة.

فهذه العوامل الفردية متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم، تكوينهم، مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية والسيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذلك في تأثره ببعض الأحداث السابقة في حياته، أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به والقضايا التي يفصل فيها. إن القيم والمعتقدات مثلا تحدد نوعية رد الفعل عند الفرد اتجاه قضايا معينة وساء من

<sup>1</sup> رياض حمدوش، المرجع السابق، ص21.

<sup>2</sup> يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص193.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص193.

<sup>4</sup> رياض حمدوش، المرجع السابق ذكره، ص22.



حيث تقبله لها أو رفضها، ويؤثر الأسلوب السياسي أو أسلوب القيادة في كيفية التفاعل الخارجي للدولة، فالأسلوب ينتج عن تكوين الشخص وخبرته، ومن الأساليب القيادة مثلا نجد التوسط والتوفيق، المواجهة والصدام، العمل الجماعي، العمل الاستعراضي) أو الفردي.<sup>1</sup>

فالعوامل المتعلقة بالدور مجموع الأفعال والسلوكيات، التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان له مركز معين في السلطة، بغض النظر عن أرائه لأن الوطنية هي التي تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى في محصلتها الدور "role" وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، يحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخولة له من خلال وظيفته لأن الدور يؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، وهذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسسية، أين المؤسسة تغلب على الفرد وأرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، ويعكس الاستمرارية عند النظام سواء في "سياسته الداخلية" أو "الخارجية"، وهذا يعكس تقدم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة.<sup>2</sup>

ثالثا: المعايير المحددة للسياسة الخارجية المقارنة ونماذج الدول عند جيمس روزنو:

لقد أخذ جيمس روزنو العوامل أو المتغيرات (النظام الدولي، العوامل المجتمعية، مادية، غير مادية، والعوامل الحكومية والمتعلقة بالدور والعوامل الفردية) وتحليله للمجال والربط كمعيار لتحديد السياسة الخارجية للدول وكل معيار يقسم الدول إلى فرعين اثنين.<sup>3</sup>

### 1- المعيار الجغرافي:

ويشمل المعيار الجغرافي دول كبيرة ودول صغيرة، و من خلال موقعها الجغرافي والموارد الطبيعية التي تتمتع بها أي دولة، فهي أهم عوامل مفسرة للسياسة الخارجية المقارنة والتي يمكن اختيارها كعوامل أو مكونات القوة الوطنية، " فالموارد الطبيعية" مصدر أساسي في قوة الدولة لأن من تحتوي على موارد هي أفضل من تلك التي تفتقدها، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعني بالضرورة امتلاك القوة خاصة إذا لم تستغل عقلانيا، ويتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية بل تعود عليها بالسلب حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عوض التأثير والقوة والنفوذ، أما الموقع والمساحة تحدد من حيث المحيط والجوار وهو الذي يحدد مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخيا، إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتماء بها أو

<sup>1</sup> يوسف ناصيف حتي، المرجع السابق ذكره، ص 195.

<sup>2</sup> رياض حمدوش، المرجع السابق، ص 22.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 23.

تصبح عرضة للاستعمار والتبعية، مثل ما قسمت "بولونيا" عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا وروسيا وبيلاروسيا، وأيضا اتساع الموقع وكبره له دور في قوة الدولة، كما أن المنافذ البحرية تلعب دورا كبيرا في الجانب العسكري والاقتصادي.<sup>1</sup>

## 2- المعيار الاقتصادي:

تعتبر العوامل الاقتصادية من المعايير المؤثرة والمفسرة في تحليل السياسة الخارجية المقارنة وذلك يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو الاقتصادي الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤثرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذه المؤثرات إيجابية تكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية تكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة، وقسم "روزنو" وفق المعيار الاقتصادي على أساس الوضع الاقتصادي للدولة إلى دولة متقدمة وأخرى متخلفة وقد تكون أيضا في طريق النمو أو نامية.<sup>2</sup>

ومن خلال ما سبق فإن تفسير وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع الاورومغاربية وفق نموذج جيمس روزنو، يكمن في صناعة القرار الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها الاورومغاربية، بالتركيز على مختلف العوامل أو المتغيرات وأنماط السياسة الخارجية المقارنة للدول السالفة ذكرها، ومن جهة أخرى فإنه يمكن القول أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية هي أحد أعقد العمليات تجاه علاقاتها مع الدول الاورو مغاربية، وهذا راجع إلى التأثير بأجهزة الدولة والأدوار والوظائف الموزعة على الأشخاص والبنية الدولية (خاصة السياسة الداخلية) ونتيجة لهذا تم ربط السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها مع الدول الاورو مغاربية بواسطة الدراسات الدولية المقارنة، وهذا ما دفع عملية البحث عن فرضيات في محاولة تجريبها في إطار دراسة السياسة المقارنة لتفادي عقبات وثغرات كثيرة تميز حقل العلاقات الدولية (هدفها)، فهدف " السياسة الخارجية " تنظيم شؤون الدولة ومؤسساتها وتؤثر السياسة الخارجية على شؤون الدفاع والاقتصاد، فإن وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأنها قيادة الدولة العليا ورئاسة الدولة والحزب الحاكم وصاحب الاختصاص والهيئة التشريعية

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 19.

<sup>2</sup> يوسف ناصيف حتي، المرجع السابق، ص 195.

## المحور الثالث: الثابت والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية على مواقفها في علاقاتها الأورو مغاربية

إن المبدأ الثابت في السياسة الخارجية يكمن في مجموعة من العناصر المتمثلة في مبدأ حسن الجوار<sup>1</sup>، والمتعلق خاصة في ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها الأورو مغاربية في إطار مبادئ العلاقات الدولية المعاصرة.<sup>2</sup>

وهناك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها الأورو مغاربية في إطار علاقتها مع دول الجوار المغربي والاتحاد الأوروبي وهذا ما التزمت به الجزائر.<sup>3</sup>

كما يحظى مبدأ التعاون في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها الأورو مغاربية بحيز من الأهمية ضمن الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبار دول المغرب العربي من الدول المجاورة (جهود البلدين).<sup>4</sup>

وهناك ضرورة التغيير والتحديات الإقليمية التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية مع الأورو مغاربية فان ديناميكية التأثير والتأثر في السياسة الخارجية تجاع علاقتها الأورو مغاربية مرهون بالاستجابة لمتطلبات البيئة الإقليمية والدولية.<sup>5</sup>

كما تفرض التهديدات الأمنية الجديدة تحولات في السياسة الخارجية الجزائرية تجاع العلاقات الأورو مغاربية بعمقها الأمني، وتخوف الجزائر إزاء موجات الأزمات الداخلية واتساع رقعة الشطرنج وانتشار نظرية الألعاب وتطبيقها على المشهد السياسي والاجتماعي في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات الأورو مغاربية وهذا ما يدفع إلى إسقاط مبدأ الثابت والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات الأورو مغاربية وفق نموذج "تشارلز هيرمان" في تحديد أشكال الثوابت والتغيير في

<sup>1</sup> عبد القادر بوغازي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية: 2016-2017، ص 41.

<sup>2</sup> محمد بجاوي، "الجزائر والأحداث الدولية"، مجلة وزارة الشؤون الخارجية، العدد 02، 1998، متوفرة على الرابط التالي:

<http://www.mae.dz>.

<sup>3</sup> عبد القادر بوغازي، المرجع السابق، ص 45.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 46.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 48.

السياسة الخارجية من خلال التغيير الكيفي والبرنامجي والتغيير في الأهداف والتغيير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاورومغاربية.<sup>1</sup>

تتطلب المصالح المشتركة بين الأمم تقاربا بين الجزائر ، وبشكل عام ، بين الجزائر وأوروبا من أجل تكثيف التعاون بما يتناسب مع العلاقة التاريخية بين البلدين دون أن ننسى أهمية تدعيم التعاون بيننا وبين أجزاء العالم الأخرى منها الفضاء الاورومغاربي

فبعد عزلة عاشتها الجزائر ، أصبح ضروريا اليوم على بلادنا التي عادت إلى الساحة الدولية منذ 1999، أن تعتبر الإتفقات التي أبرمتها من أجل إنشاء منطقة تبادل حر مع أوروبا وكذا المفاوضات الجارية لانضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر هذه خطوة هامة على مسار تكيف وتأقلم الجزائر مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة في عالم دائم الحركة والتغيير.

وتقع اليوم على عاتق الجزائريين والفرنسيين والأوروبيين خاصة منهم ، رجال الفكر والسياسة ، مهمة دعم هذه العلاقات في كل المجالات وفي فضائها الاورومغاربي لأنه علينا أن نذكر هنا بأن العلاقات الدولية الجديدة تبنى أساسا على شبكات ومنظمات لامركزية بواسطة إشراك المؤسسات والمجتمع المدني القادرين على إثراء حوار الحضارات وقيم التسامح والتعايش بين الشرق والغرب ، وهذا بدور فعال لدبلوماسيةنا، والجديد لهذه الدبلوماسية التي يجب أن تبتعد قليلا عن الطابع الوظيفي من أجل إرجاع سمعة الجزائر وتجسيد وتنشيط الأعمال.

ولأنه من الخطر الكبير الإنغلاق داخل قيتوهات التي تتسبب في تكاثف العنف ، فإن الأحداث الأخيرة يجب أن تدفعنا إلى التفكير في طريقة لتجنب تصادم الأديان لأن الأديان كلها ، بما فيها الإسلام والمسيحية واليهودية قد ساهمت بقوة في تفتح الحضارات نحو هذا التسامح بإدانة كل أشكال التطرف. ومن أجل تجنب كل أشكال الوهم ، علينا أن نعلم أن العولمة هي منفعة للبشرية ، شرط أن تندمج فيها العلاقات الإجتماعية بتناسق مع الحلقة الواقعية والحلقة النقدية والديناميكية الإجتماعية دون إدخالها في إطار التبادلات الإقتصادية فقط.

كما أن أساس البناء الأوروبي هو إعطاء بعد دولي متسارع للاقتصاديات وأن الإسراع في البناء الأوروبي يدخل في إطار إدماج دول جديدة إلى أوروبا مما يجعلنا نستكمل بأن هذا الفضاء الاقتصادي الجديد الاورومغاربي هو في طور البناء وسيشكل مستقبلا إحدى الشبكات الأقوى والأكثر ثراء في العالم، كما

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص70.

أن التعاون بين الجزائر وأوروبا أفق 2030/2025/2018 سيتجاوز الإطار القانوني للدول ، ونركز في دراستنا ، بناء هذا على جزئين:

الجزء الأول ، هو وضعية الاقتصاديات المغربية ، والجزء الثاني ، ضرورة دعم التعاون بين الجزائر وأوروبا وبشكل عام ، بين المغرب العربي وأوروبا في الفضاء المتوسطي الذي يشكل الفضاء الاقتصادي الطبيعي للجزائر

بشكل شامل، الفضاء الأورو متوسطي: لا يمكن لأوروبا الجنوبية والمغرب العربي، الهروب من التكيف مع المعطيات العالمية الجديدة وبشكل عام كل الاقتصاد المغربي، لأن الأمر يتطلب تجاوز الروح الوطنية الشوفينية الضيقة على اعتبار أن الروح الوطنية الحقيقية مستقبلا ، تعني قدرتنا على العمل بجد معا لتحسين مستوى المعيشة لشعبنا بمساهمتنا في الإقتصاد العالمي ، مما يتطلب أيضا فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي وحصر دور الدولة في التنظيم الشامل اقتصاديا واجتماعيا.

واعتقد بأن تكثيف التعاون بين الجزائر وأوروبا وبشكل عام ، بين أوروبا والمغرب العربي، يرتكز أساسا على تعارض في التنمية والشراكة والاستثمار المباشر، وإنه من الضروري أن تقدم أوروبا كل ما في مقدورها من جهود من أجل تحقيق توازن داخل مجموعة أوروبا والمغرب العربي ، كما أن إنشاء فضاءات إقتصادية جهوية ضعيفة بعد مرحلة للتكيف داخل الإقتصاد الشامل والعملة الذي يهدف إلى تشجيع الديمقراطية السياسية وإقتصاد سوق تنافسي يراعي المقاييس البشرية ، وإجراء نقاشات للأفكار المتناقضة بأعمال إجتماعية أو ثقافية لمحاربة الأطراف والعنصرية وفي هذا الإطار ، فإن الهجرة الجزائرية والمغربية تعد الإسمت للتقارب الثقافي، ويمكنها أن تكون حجر الزاوية لدعم التعاون الأورو-مغربي ، وهي عنصر أساسي لهذا التقارب لأنها تشمل عدة إمكانيات ثقافية على إعتبار أن الثقافة تشكل أساس التبادلات وهي تشمل أيضا قدرات تكنولوجية واقتصادية ومالية ، لأن ترقية العلاقات بين الجزائر وجاليها المهاجرة ، يجب أن تجند مبادرة الأطراف المعنية ، وهي الحكومة والبعثات الدبلوماسية والمقاولين والتجار والكفاءات الفردي.

والسلطة التنفيذية مطالبة اليوم، في إطار الجانب التنظيمي والتشريعي، بتشجيع الاستثمارات والتبادلات التجارية، وعلى سبيل المثال، تشجيع نشاط مختلف المناطق الأوروبية إزاء نظيراتها الجزائرية عبر التعاون ما بين المناطق<sup>1</sup>.

إن العلاقات بين الجزائر وأوروبا تتميز بالجانب التاريخي، لكننا متأكدون بأن كثافة العلاقات الاقتصادية والثقافية قد تطورت والتاريخ المشترك يفرض علينا أن نتبنى إصلاحات اقتصادية بعدالة أكبر، وسياسة لتنصيب اقتصاد السوق والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحسين ظروف حياة المرأة وكذا المساهمة في بناء الفضاء الاجتماعي المتوسطي الذي يشكل استقرار إستراتيجي.

#### خاتمة:

نخلص في الأخير ان فهم وتحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية بين ضرورة الثبات والتغيير مرهون بالإجابة على انه استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية الثبات في مواقفها خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في إطار علاقتها مع الاورو مغاربية، كما يوجد هناك تغير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقتها مع الاورو مغاربية خاصة بما يتماشى مع البيئة الإقليمية والنظام الدولي ككل، ونتيجة لذلك تغير تلقائيا في توجهاتها وتحديد مركزيتها في التكيف مع التحولات الراهنة في ظل الواقع الإقليمي والدولي الراهن.

#### النتائج والاستنتاجات:

نخلص في الأخير لمجموعة من الاستنتاجات ومنها:

- لا بد الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها الاورو مغاربية من حيث أسس العلاقة بينهما سواء في المستوى السياسي او الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني.
- إن تحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية تجاه علاقاتها مع الاورو مغاربية وفق نموذج جيمس روزنو في تحليل السياسة الخارجية المقارنة مرهون بوجود العديد من المتغيرات أو العوامل الفردية والمجتمعية والحكومية والدور وغيرها.
- ان مبدأ الثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها الاورو مغاربية مرتبط بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> عبد الرحمان مبنول، الجزائر - أوروبا، دعم التعاون في الفضاء الأورو متوسطي، متوفر على الرابط:

<https://www.aljazairyoun.com>

-إن مبدأ التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العلاقات الاورو مغاربية مرهون بالبيئة الإقليمية والدولية التي تضطلع عليها السياسة الخارجية الجزائرية في إطار تحركاتها مع علاقاتها الاورومغاربية خاصة في بيئة النظام السياسي والدولي.  
التوصيات والمقترحات:

➤ لابد من تسليط الضوء حول موضوع تأثير التغيرات في منطقة المغرب العربي على العلاقات الاورو مغاربية (2011-2019).

➤ لابد من رفع الاهتمام حول مركزية التفكير في السياسة الخارجية الجزائرية بين ضرورة الثبات والتغيير تجاه العلاقات الاورو مغاربية.

➤ لابد من تحديد ملامح الرؤية في دور السياسة الخارجية الجزائرية في تطوير العلاقات الأورو مغاربية على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### باللغة العربية:

- 1- أكرم عبد الرحيم، تحديات في مستقبل التكتل الاقتصادي الحر، مكتبة مصر، القاهرة، 2002.
- 2- بوعمامة زهير أمن القارة الآسيوية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، منشورات زين، بيروت، 2011.
- 3- بوغازي، عبد القادر، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017.
- 4- بجاوي محمد، "الجزائر والأحداث الدولية"، مجلة وزارة الشؤون الخارجية، العدد 02، 1998، متوفرة على الرابط الإلكتروني: <http://www.mae.dz>
- 5- عديلة محمد طاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- 6- عمران ماجد، كلثوم فيصل، "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، مجلة جامعة دمشق للدراسات والعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، عدد جانفي 2011.
- 7- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
- 8- حداد محي الدين، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط من 2002-2015، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.



9- حكيمي توفيق، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية، ملقاة على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، 2009-2010، تم تصفح الرابط يوم: 2019/09/18 على الساعة 10:06، على الرابط الإلكتروني: [Toufik\\_h3@yahoo.com](mailto:Toufik_h3@yahoo.com)

10- مصباح عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

11- كافي عبد الوهاب، السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بوتفليقة 1999-2018 تجاه دول الجوار المغاربي نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2017-2018.

12- ناصيف حتي يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دارالكتاب العربي، بيروت، 1985.

13- دورتي جيمس، فالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.

14- عبد الرحمان مبنول، الجزائر-أوروبا، دعم التعاون في الفضاء الأورو متوسطي، متوفر على

الرابط: <https://www.aljazairalyoum.com>

باللغة الانجليزية:

1- *John Mersheimer, the false promise of international institution. international security, vol 19, Winter, 1994/1995.*

2- *Frauke, Joseph The making of foreign policy, Oxford university press, London 1963.*